بعض المشاكل والحلول في التمويل الإنمائي للأقطار النفطية

د. عبد الرسول سلمان ★

داب الاقتصاديون عند البحث في موضوع التنمية الاقتصادية ، ان يعطوا للموارد المالية اللازمة للتنمية اهمية كبرى . وقد تكلموا عن مجالات عديدة يمكن سبر غورها والحصول منها على ما يقتضى من هذه الموارد او بعضها . وقد ادرجتها وبحثتها كتب الاقتصاد واسهبت في الكلام عنها . ومن هذه المجالات ، العمل على زيادة كمية النقود الى الحد الذي لا يؤدي الى التضخم في القطر ، وتشجيع ادخارات الافراد والشركات ، وزيادة الضرائب واستخدام ما زاد منها على اغراض التنمية ، ثم توجيه العمال العاطلين الى القيام بالاعمال العامة وفي الزراعة وتكوين راسمال جديد . هذه هي اهم المصادر المالية الداخلية التي اقترحت لتمويل التنمية ، كما ان هناك مصادر اخرى خارجية ، تتلخص في الاقتراض من الاقطار الاخرى ، والحصول على مساعدات مالية منها (١) .

الا اننا سوف لا نخوض في بحثنا هذا في اي من هذه المجالات التقليدية ، بل سوف نناقش بعض المجالات السانحة الان في الاقطار المنتجة للبترول ، سواء ما كان يتطلب منها امدا قصيرا لمعالجته او ما يتطلب امدا اطول . وقد يكون بحثنا هذا اقرب الى معالجة بعض المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها معظم ان لم يكن كل الاقطار المنتجة للبترول وايجاد الحلول اللازمة لها ، والتي تمكنها من زيادة ايراداتها المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية . وسنلاحظ ان بعض هذه العوامل وليدة التنمية الاقتصادية كما انها في الوقت نفسه عوامل تهيء الموارد المالية اللازمة للتنمية فتدفع بعجلة الانماء والتطور الى الامام .

ان الفجوة الاقتصادية بين الاقطار المنتجة للبترول والاقطار الصناعية المستهلكة له لا تزال واسعة . فالبيانات المتوفرة لدينا تنبىء بوضوح عن هذه الحقيقة التي لا ريب فيها . وذلك بالرغم من الجهود التي بذلت في هذه الاقطار لتنمية اقتصادياتها واللحاق بركب العالم المتقدم . فقد يعتقد المرء ان هذه الاقطار النامية قد تقدمت نحو سد هذه الفجوة . الا ان الواقع ينبىء خلاف ذلك ، حيث ان هذه الفجوة آخذة في الاتساع ، فهي اوسع منها الان عما كانت

★ استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الكويت .

عليه سابقا .

فالتنمية في اقطار الاوبك يجب ان تمضي بخطى اوسع من ذي قبل ، او بنسبة اكبر ، كي يمكنها حينئذ من تقليص الفجوة بينها وبين الاقطار المتقدمة في نسب النمو اولا ، ثم بعد ذلك عليها ان تتقدم بخطوات اوسع اخرى كي تتمكن من اللحاق بمستوياتهم ، في الوقت الذي تنمو اقتصادياتهم بنسب اسرع وباستمرار . ولذا ، يجب العمل على دفع عجلة التنمية الى الامام بعزم اكيد وقوة اكبر في دول الاوبك . ان الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية ينبغي ان تتزايد ، وقوتها الشرائية يجب المحافظة عليها ، لكي تتمكن هذه الاقطار من الانفاق بسعة على برامجها الانمائية العديدة والمترامية في الوطن العربي وفي اقطار الاوبك بصورة عامة .

ومهما قيل عن العوامل المحددة للتنمية والعوامل المعوقة لها ، فانه سيبقى عنصر راس المال العامل الاساسي في التنمية ، فعلى الدول النامية ان تزيد من مواردها المالية وتعمل للحفاظ على طاقتها الشرائية لتمويل برامجها الاقتصادية وتوسيع استثماراتها ، واقتناء السلع الانتاجية والخبرات والمهارات اللازمة للتنمية .

ان عصرنا هذا يمكن ان يسمى بحق عصر التنمية الاقتصادية ، حيث ان دول العالم بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة ، كانت ولا تزال تولي هذه الناحية اهمية كبرى . وذلك ، وضعت خططها الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية ، ولقد كانت هذه الخطط توضع وفق ما هو متوفر من موارد مالية للقطر ، وما يمكن ان يقتنى به من هذه الموارد ، او قوتها الشرائية .

لذا ، سنبحث في الصفحات التالية في المجالات المتوفرة لاقطار (الاوبك) لزيادة تدفق ايرادتها المالية والحفاظ على قوتها الشرائية . وبما ان معظم الايرادات المالية اللازمة للتنمية في اقطار الاوبك تتأتى عن طريق البترول ، سواء كان من تسويقه او تصنيعه ، لذا سنبحث فيما يلي في العوامل التي تؤثر في هذه الايرادات وفي مصادرها وفي الطاقة الشرائية لهذه الايرادات .

هذا ، وسيعالج الموضوع وفق الخطوات التالية :

اولا : التغيير في قيم الوحدات النقدية التي يتم الدفع بموجبها ، واثرها في الطاقة الشرائية للايرادات .

ثانيا : اثر التضخم او الكساد التضخمي على اسعار السلع التي تستوردها الاقطار المنتجة للنفط او بمعنى آخر اثر ارتفاع اسعار السلع المستوردة لاقطار الاوبك واثرها في الطاقة الشرائية للايرادات ، وسنتناول اثر ارتفاع الاسعار السابقة لاستلام الايرادات واثر

الارتفاع المتوقع في الاسعار بعد استلام الايرادات وحتى زيادةاسعار البترول مرة ثانية .

ثالثا : ثم نتناول اثر تصنيع البترول في تدفق الايرادات المالية نفسها ، سواء كان هذا التصنيع على مستوى التكرير للنفط واستخراج مشتقاته ، أم استغلاله في مجالات الصناعة المتعددة كمواد بتروكيماوية وغيرها، والاحجام عن استخدام البترول كطاقة رئيسية ، وايجاد بدائل جديدة للطاقة .

رابعا : ثم هناك مجال آخر يمكن أن يؤثر في الايرادات النفطية بصورة غير مباشرة ويعمل على توفرها ، ويقصد بذلك الاهتمام بالزراعةوالعمل على توفير الحاصلات الزراعية اللازمة ، والقضاء على ازمة الغذاء ، التي تمتص عادة نسبة كبيرة من الايرادات ، بسبب الانفاق على الاستيرادات الكثيرة من هذه المواد في كل عام .

١ ــ التغيير في قيم الوحدات النقدية التي يتم الدفع بها والقوة الشرائية للايرادات :

منذ عام ١٩٤٤ (أو منذ انعقاد مؤتمر برتون وودز الذي تم فيه ولادة منظمة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانماء والاعمار والذي تمخض عنه النظام النقدي الجديد) اصبحت العملات الدولية الرئيسية هما الدولار والجنيه الاسترليني . فأصبحت هاتين العملتين من ابرز وسائل الدفع الدولية ، كما اصبح لهاتين العملتين قبول عام بين دول العالم جميعا (٢) وقد كانت قيمة الجنيه الاسترليني مرتبطة بالدولار ، وقيمة الدولار محددة بالذهب . كما أن معظم عملات العالم الاخرى ، كان لها علاقة معينة بالذهب او بهاتين العملتين . لذا ، فان اي تخفيض لهذه العملات الرئيسية او أي انخفاض في قيمتها ، يؤدي الى ضعف في القوة الشرائية للايرادات المالية التي تستلم عن النفط المصدر او الموارد الاولية المصدرة من اقطار الاوبك بصورة خاصة والاقطار النامية بصورة عامة . وقد حدثت تخفيضات وانخفاضات متعددة بالنسبة لهاتين العملتين (الدولار والجنيه الاسترليني) بسبب العجوز المستمرة التي ظهرت في موازين مدفوعات اقطار هاتين العملتين ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا . الامر الذي الحق خسائر جسام بالعائدات المالية لاقطار الاوبك التي استلمت بهاتين العملتين . وهكذا اصبح من الضروري البحث عن وحدة نقدية ثابتة القيمة يتم بها الدفع ، وقد اتجه التفكير في وقت من الاوقات الى اتخاذ حقوق السحب الخاصة كوحدات حسابية بدلا من العملات الانفة الذكر والتي كانت ولا تزال قيمتها في تغيير

مستمر (٣) . الا ان وحدات حقوق السحب الخاصة ، لا تخلو من العيب الذي يصيب العملات النقدية التي نحن في صدد البحث فيها ، وان كان التغيير فيها اقل من بديلاتها العملا تالنقدية الدولية :

أ ــ الجنيه الاسترليني : ــ تعرضت هذه العملـــة الدولية الى التخفيض بالنسبة الى الدولار بعد سنوات قليلة من مؤتمر برتون وودز الذي حددت فيه قيمة هذه العملة بالدولار . فقد خفض الجنيه في شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ ، من ٤٠٣ر دولارا للجنيه الواحد ، الى ٢٨١ر دولارا ، اي انه خفض بمقدار يزيد عن ٣٠٪ من قيمته التي حددت بمؤتمر برتون وودز (٤) . ثم كان التخفيض اللاحق للجنيه الاسترليني في العام ١٩٦٧ حيث خفض هذه المرة بمقدار ١٤٪ من قيمته بالنسبة للدولار فأصبحت قيمته الجديـــدة المخفضة تساوي ٢٤٠ر دولارا بعد ان كان يساوي ٢٨١ر دولارا سابقا . ثم اخذ الجنيه في الانخفاض المستمر وخصوصا منذ أوائل السبعينات وبعد تعويمه . وقد بلغت قيمته مؤخرا حوالي ١٥٩ر دولارا . ويمكننا ملاحظة مدى التخفيض والانخفاض اللذين اصابا الجنيه الاسترليني بمواجهة الدولار منذ مؤتمر برتون وودز حتى وقتنا هذا ، فقد انخفض من ٤٠٣ر دولارا للجنيه الاسترليني الواحد الى ١٥٩ر دولارا للجنيه عند كتابة هذا البحث في أواخر العام ١٩٧٦ .

ان هذه الحقائق تبين لنا مدى تدهور قيمة الجنيه الاسترليني في فترة وجيزة لا تزيد عن ثلاثين عاما . كما ان هذه الحقائق تؤكد من ناحية اخرى انه ليس من المجدي الاعتماد على عملة ما كوسيلة للدفع مهما كانت قوية في وقت من الاوقات ، كما كان الجنيه الاسترليني والدولار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وقبل ذلك ايضا . وانه وان كان قد عدل عن استخدام الجنيه الاسترليني في حساب العائدات النفطية والدفع به منذ امد غير قصير ، فان اثره على تخفيض القوة الشرائية لعائداتنا النفطية كان كبيرا فقد خسرنا من جراء استخدامنا لهذه العملة في حساب عائداتنا والدفع بها الكثير من قيمة هذه العائدات ومن قيمة ارصدتنا الاسترلينية .

ب ــ الدولار : ــ اما الدولار فهو الاخر كانقد تعرض للانخفاض والتخفيضمثل قرينه الجنيه الاسترليني لمرات عديدة . فقد كان للدولار علاقة معينة بالذهب ، حيث كان كل مقدار معين من الذهب يساوي مقدارا معينا من الدولارات ، وعند تخفيض الدولار يزداد مقدار الدولارات التي تدفع عن ذلك المقدار من الذهب . فقبل العام ١٩٣٤ ، كان كل (اونس) أو اوقية من الذهب يساوي (٢٠) دولارا ، ولكن الدولار كان قد خفض في تلك السنة بحيث اصبحت الاوقية من الذهب تعادل ٣٥ دولارا . وفي مؤتمر برتون وودز اقر هذا التعادل واستمر الامر كذلك حتى اواخر العام ١٩٧٠ حيث خفض الدولار بما يساويه

من الذهب فاصبح الاونس أو الاوقية من الذهب تساوي ٣٨ دولارا . وبذلك ، يكون الدولار قد خفض في هذه المرة بمقدار ٨٪ من قيمته السابقة لعام ١٩٧٠ . ثم كان التخفيض الاخر في العام ١٩٧٢ حيث اصبحت الاوقية من الذهب تساوي ٤٢ دولارا ، اي ان التخفيض في هذه المرة كان عشرة بالمائة من قيمته السابقة .

هذا ، وقد كان للدولار حتى العام ١٩٧٠ خاصية مهمة ، وهي قابلية ابداله بالذهب ، بسعر التعادل السائد وهو ٣٥ دولارا للاونس أو الاوقية الواحدة من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل المصارف المركزية في الاقطار الاجنبية . غير ان السعر الرسمي للذهب بالدولار لم يكن يعني شيئا ما دام ابدال كل منها بالاخر قد توقف في آب (اغسطس) من العام ١٩٧٠ ،عندما اعلن الرئيس نيكسون اجراءاته النقدية بغية تحسين الازمة التي كان يمر بها الدولار آنذاك. ولكن لم تكن لتلك الاجراءات نتائج ايجابية تذكر في هذا الخصوص .

أما معدل اسعار الذهب في الاسواق العالمية فقد زاد كثيرا عن سعره الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث انه اخذ يتزايد بالتدريج الى ان بلغ في العام ١٩٧٤ الى حوالي ٢٠٠ دولارا للاونس الواحد . ثم بعد ذلك اخذ يتناقص احيانا ويتزايد احيانا أخرى حتى بلغ الآن ، عند كتابة هذه السطور ، حوالي ١١٦ دولارا للاونس الواحد . هذا واخذت قيمة الدولار تتأرجح بمواجهة العملات الرئيسية الاخرى بعد العام ١٩٧٢ صعودا مرة ونزولا مرة أخرى . وقد تم تعويض بعض العملات الرئيسية في أوائل السبعينات مثل الجنيه الاسترليني والمارك الالماني والين الياباني ، فأخذت قيمتها تتأرجح هي الاخرى حسب قوى العرض والطلب عليها ، ولم يكن هناك سعر ثابت أو معين يركن اليه .

ونستخلص مما تم ذكره بأن العملتين الدوليتين الجنيه الاسترليني والدولار بصورة خاصة كانتا قد تعرضتا للتخفيض والانخفاض وفقدتا بذلك كثيرا من قيمتها . لذا ، فان اتخاذهما وسيلة للدفع عن صادراتالدول النفطية او المواد الاولية الحقت وستلحق خسائر كبيرة بالموارد المالية والقوة الشرائية لهذه الاقطار .

كما ان العملات الاخرى مثل المارك الالماني والفرنك الفرنسي والين الياباني وغيرها لم تكن هي الاخرى عملات مستقرة ذات قيم ثابتة ، أو تتأرجح بنسب قليلة ، بل كانت ولا تزال تتذبذب قيمها بنسب كبيرة . هذا وان سعر الذهب نفسه لم يكن مستقرا ، حيث ان سعره الرسمي وكذلك سعره في الاسواق الدولية كان ــ كما سبق ذكره آنفا ــ في تقلب حاد ومستمر منذ العام ١٩٧٠

بصورة خاصة . وعليه ، فان الذهب نفسه ، والذي كان عنصرا آخر من عناصر السيولة الدولية ، لا يمكن ان يركن اليه كوسيلة من وسائل الدفع .

أما التوجه الى حقـــوق السحب الخاصـــــة (أو اي اداة أخـــرى مشابهة لها من حيث استنادها الى عملات مختلفة) واستخدامها كوحدة حسابية ، فانها وان كانت خطوة الى الامام فهي ايضا ليست بذات قيمة مستقرة ، بل هي تتقلب صعودا أو نزولا حسب تقلبات العملات التي تستند اليها . غير ان التقلبات في هذه العملات قد تختزل بعضها البعض الاخر ، ويتولد نتيجة لذلك شيء من الاستقرار أو التقلبات الخفيفة في قيم هذه الوحدات . كل ذلك يتوقف على مدى الارتفاع او الهبوط في قيم هذه العملات التي تستند اليها وحدات حقوق السحب الخاصة . فاذا كان معدل الارتفاع في قيم بعض العملات يساوي معدل الانخفاض الذي يطرأ على العملات الاخرى في وقت ما ، كانت النتيجة تساوي قيم وحدات حقـــوق السحب الخاصة الآن عما كانت عليه سابقا . اما اذا كان معدل الارتفاع في قيم بعض العملات اقل من معدل الانخفاض الذي يطرأ على العملات الاخرى في وقت ما ، كانت النتيجة هو ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الانخفاض الان عما كانت عليه سابقا . وقد يكون معدل الارتفاع في قيم بعض العملات اكثر من معدل الانخفاض الذي يطرأ على العملات الاخرى . في هذه الحالة ، يكون ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الارتفاع مقارنة لما كانت عليه سابقا .

وبما ان انخفاض كافة العملات التي تستند اليها حقوق السحب الخاصة أو ارتفاعها جميعا في وقت واحد قلما يحدث ، وان ارتفاع بعضها وانخفاض البعض الآخر هو الاكثر حدوثا،لذا فاننا نتوقع ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الىالاستقرار،أو تأرجحها في حدود ضيقة.وخلاصة القول ان استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة (أو وحدات مشابهة) كوحدة حسابية هي اكثر يكون بحدود ضيقة ، اذ ان تقلب قيمتها يكون اقل من تقلبات اي عملة رئيسية يمكن ان يتم الدفع بها او تتخذ كوحدات حسابية .

٢ ــ الكساد التضخمي :

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظاهرة اقتصادية جديدة ، اخذت تسمى بالكساد التضخمي (٥) . وهي امتزاج حالتين من البطالة

وارتفاع الاسعار في وقت واحد . ان هذه الظاهرة لم يكن العالم قد شهدها من قبل . وما كان يحدث قبل ذلك هو ان الكساد والانكماش في الفعاليات الاقتصادية كان يرافقه انخفاض في الاسعار . وقد اعتقد سابقا انه اذا حدثت حالة من الكساد فلا بد ان تنخفض معها اسعار السلع .

ان الارتفاع في الاسعار أو التضخم كان قد بدأ مباشرة بعد الحر بالعالمية الثانية في الاقطار الغربية وبصورة خاصة في امريكا والاقطار الصناعية الاخرى ومن ضمنها اقطار السوق الاوروبية المشتركة واليابان (٦) . وقد كانت معدلات الارتفاع في الاسعار في كل قطر تختلف من بلد لاخر ومن سنة الى اخرى . وقد بلغت اعلى ارتفاع لها في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ . ان الارتفاع في الاسعار للسلع المختلفة لم يكن موحد . فمع أن الاسعار كلها كانت قدارتفعت، الا ان ارتفاع السلع المصنعة كان على اشدها . وكان سعر الذهب من جملة ما ارتفع ، وكان ارتفاعه اضعاف ما كان عليه . وكذلك اسعار البترول الخام فهي الاخرى كانت قد ارتفعت في اواخر العام ١٩٧٣.

ان التضخم او الارتفاع في الاسعار لم يقتصر على الاقطار الصناعية بل اخذ يتسرب الى الاقطار الاخرى ، ومنها الاقطار النامية ، حيث شاهدت ارتفاعا كبير في اسعارهـــا . ويبدو ان الارتفاع في الاسعار في الاقطار النامية سببه عاملان :

ا ــ التضخم الذي حدث في الاقطار الصناعية وتصديره الى البلدان النامية عن طريق الاستيرادات الكثيرة من هذه الاقطار .

ب ــ والعامل الاخر في ارتفاع الاسعار هو محلي بسبب مطالبة اصحاب المصالح المختلفة بزيادة عوائدهم لمواجهة زيادة الاسعار . ثم ان زيادة الاسعار هذه تؤدي الى مطالبة جديدة في عوائد أو دخول عوامل الانتاج وهكذا .

ان الارتفاع في الاسعار أو التضخم الذي اجتاح الاقطار الغربية وما زال ، لم يكن سببه البتة الارتفاع في اسعار النفط . حيث ان التضخم في الاقطار الصناعية كان قد تولد قبل ذلك بمدة طويلة .

وقد اثر الكساد التضخمي في الايرادات النفطيـــة وقوتها الشرائية من ناحيتين :

١ ــ ان الارتفاع في اسعار السلع المصنعة منذ أواخر العام ١٩٧٣ حتى تشرين الاول ــ اكتوبر ١٩٧٦ قد بلغ أكثر من ٤٠٪ . بينما لم تزد اسعار النفط منذ ذلك الوقت حتى نهاية ١٩٧٦ بأكثر من ١٠٪ . لذا ، فان القوة

الشرائية لايراداتنا النفطية كانت قد انخفضت بنسبة كبيرة تبلغ حوالي ٣٠٪ . اي انما يمكن شرائه بالبرميل الواحد من النفط الان من السلع الصناعية او الزراعية المستوردة هو اقل بكثير مما كان يمكننا ان نحصل عليه في عام ١٩٧٣ . ولهذا ، وجب زيادة اسعار النفط بالنسبة ذاتها التي ارتفعت بها اسعار السلع التي تستوردها الاقطار المصدرة للنفط ، لكي يمكنها المحافظة على القوة الشرائية لايراداتها النفطية ، والاخذ بما يسمى بمبدأ السلم المتحرك ، اي اسعار النفط واسعار السلع المصنعة ينبغي ان ترتفع بنسب واحدة وباستمرار . ان الدعوة الى زيادة اسعار البترول وفق الزيادة في اسعار السلع المصنعة بين فترة واخرى . تبدو وكأنها دعوة منصفة للاقطار المنتجة للبترول والاقطار المستهلكة له . الا اننا لو تفحصناها جيدا وامعنا النظر فيها ، لوجدناها ما تزال ينقصها شيء من التعديل أو التكيف للوضع الاقتصادي العالمي القائم الذي تعصف به ريح التضخم باستمرار وبدون هوادة منذ عدة سنين خلت ، وسوف تستمر للسنين القليلة القادمة ايضا كما يبدو لنا . ولكي تكون هذه الدعوة عادلة تماما ، وتنسجم مع التحليل المنطقي السليم ، فان نسبة اخرى يجب ان ترتفع بموجبها اسعار البترول بالاضافة الى معدل الزيادة في اسعار السلع المصنعة التي تتم بين فترة واخرى .

ان اقتراحي المدرج ادناه ، قد يبدو اكاديميا بحتا وجديدا تماما في هذا المجال ، الا ان هذه النتيجة تفرض نفسها علينا فرضا وتنسجم تماما مع مبدأ السلم المتحرك ويمكن عرض هذا الاقتراح كالاتي :

ان الايرادات التي نستلمها الان ، أو في وقت معين ، سوف تنفق في فترات متعاقبة تتراوح بين الشهر الاول من استلام الايرادات والشهر الاخير من السنة الذي تتم فيه الزيادة الثانية في اسعار البترول ،لان الدخول او الايرادات التي نستلمها الان أو خلال الفترة التي تقع بين زيادتين وننفقها فيما بعد خلال هذه الفترة ، ستهبط طاقتها الشرائية بنفس معدل النسب التي تزداد بها اسعار السلع المصنعة في الفترة الواقعة بين هاتين الزيادتين .

وبمعنى آخر ان هناك فترة من الزمن ، لنفترض امدها سنة ، تقع بين الوقت الذي زيدت فيها اسعار البترول ، واخذنا نستلم فيها ايراداتنا ، وبدأنا ننفق فيها هذه الايرادات وبين الزيادة التالية . فبعض هذه الايرادات سينفق مثلا خلال الشهر الاول من السنة وبعضها ينفق خلال الاشهر التالية . وهكذا ، فبعض هذه الايرادات قد ينفق في الشهر الاخير من السنة التي نحن بصددها والتي تقع مثلا بين زيادتين أو تعديلين في اسعار النفط .

ولكن خلال هذه الفترة التي افترضنا امدها سنة واحدة ، ستكون اسعار السلع المصنعة فيها قد ارتفعت تدريجيا شهرا بعد شهر . لذا ، فان الطاقة

الشرائية لايراداتنا سوف تهبط بالتدريج ، تبعا لهذه الزيادة في اسعار السلع المصنعة والمصدرة الينا . فالجزء الاول من هذه الايرادات والذي ينفق مثلا في الشهر الاول من استلامنا لها ، سوف تفقد من طاقتها الشرائية اقل من ذلك الجزء الذي ينفق في اخر المدة . ولنفترض ان معدل ما تهبطه الطاقة الشرائية لهذه الايرادات خلال السنة هو ٥٪ ، فان اسعار النفط ينبغي ان ترتفع أولا حسب معدل الزيادة السابقة في معدلات التضخم ، وثانيا يجب ان تزداد ايضا حسب معدل الزيادة اللاحقة أو المتوقعة والتي افترضنا ان معدلها يساوي ٥٪ .

أما اذا اردنا تجنب الزيادة اللاحقة أو المتعاقبة ، فحينئذ يجب ان تزداد اسعار البترول في مدد متعاقبة قصيرة ، أمدها شهر أو شهرين مثلا لكل منها. فحينئذ نرفع اسعار البترول وفق الزيادة في اسعار السلع المصنعة التي تحدث خلال هذه الفترات القصيرة المتعاقبة . فنقلل حينئذ من الخسائر التي تتولد من التضخم المتوقع بين فترة واخرى ، أو الفترة القادمة .

٢ ــ أما العامل الاخر الذي اثر في انخفاض الايرادات المالية وقوتها الشرائية فهو الكساد وضمور الطلب على المواد الاولية التي تستوردها الاقطار الصناعية من الاقطار النامية ، النفطية منها أو غيرها ، وذلك بسبب البطالة التي ارتفعت نسبتها في الاقطار الصناعية . ولقد ولد انخفاض الطلب تراكما في المواد الاولية لدى الاقطار النامية الامر الذي ادى الى انخفاض اسعارها ، وقلة ما يستلم من ايرادات عنها (٧) ، وذلك بسبب قلة ما بيع من هذه المواد مقارنة لما كانت عليه سابقا اولا ، وبسبب قلة اسعارها عما كانت عليه من قبل ثانيا . والسلع التي تأثرت بهذا العامل هي القطن في مصر وسوريا، والتبغ . وهكذا ارتفعت سلع الاقطار الصناعية بنسبة كبيرة خلال السنوات الثلاثة أو الاربعة الماضية ، بينما اسعار سلعنا اما انها انخفضت مثل المواد الاولية ، أو انها بقيت محافظة على مستواها مثل النفط . لذا فان نسب التبادل التجاري بين الاقطار الصناعية واقطار الاوبك أو الاقطار النامية كانت غير ملائمة لنا ، بل وكانت في صالحهم . وهذا الامر اثر على رفاهيتهم الاقتصادية فزادها ، واثر في رفاهيتنا فقللها .

وعلى صعيد مختلف ، هناك عاملان اساسيان اخران يجب العمل في مجاليهما ، وذلك نظرا لما يدراه من ايرادات متزايدة تمكننا من الانفاق على برامج التنمية وتحسين وضعنا الاقتصادي . فكما ان هذين العاملين هما وليدا التنمية في القطر فانهما ، في الوقت نفسه ، يدفعان بالتنمية الاقتصادية الى الامام . وهذا العاملان هما ــ كما سبق واشرنا ــ تصنيع البترول الخام بصورة خاصة والمواد الاولية الاخرى بصورة عامة ، ومعالجة ازمة

الغذاء في الاقطار العربية ، وذلك باعطاء الزراعة اهمية أكبر ، وزيادة المحاصيل الزراعية الرئيسية فيها كالقمح ، والبنجر وقصب السكر .. وغير ذلك . ان العمل على تحقيق الهدفين يحتاج الى اجل طويل وجهودا كبيرةوتظافر مساعي اقطار الاوبك جميعا . فاذا تم تحقيقها فانهما سوف يوفران لنا مبالغ طائلة يمكن انفاقها على برامج التنمية .

٣ ــ تصنيع البترول :

فاما بالنسبة الى العامل الاول وهو تصنيع النفط الخام فنرى ان يتم على مرحلتين منفصلتين أو متداخلتين : المرحلة الاولى هي عملية تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته محليا بدلا من تصديره على شكله الطبيعي . والمرحلة الثانية هي تصنيع النفط الخام الى سلع بتروكيماوية وغير ذلك من مواد . وفي هذه المرحلة تتوقف أو يقل تكرير مادة النفط واستخدامها كوقود . ان هذه العملية تتطلب بالطبع ايجاد بدائل للنفط الخام تحل محله كوقود او طاقة دولية ، والاقتصاد في استهلاكه كوقود الى اقل درجة ممكنة .

أما من حيث عملية تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته محليا بدلا من تصديره على شكله الطبيعي ، فقد لوحظ في العام ١٩٧٥ ان البرميل الواحد من النفط الخام بعد تكريره يزداد ايراده الى ما يقارب من الضعف . فلو أن البرميل الواحد من النفط الخام يساوي ١١ر٣٣ دولارا ، فان البرميل نفسه لو تم تكريره الى مشتقاته لاصبحت قيمة منتجاته أو مشتقاته تساوي ٢٤ر٤٨ دولارا . علما بأن تكلفة الانتاج وتكلفة التكرير واجور النقل تساوي ٢ر٢٢ دولارا (٨) . وعليه ، فان الايرادات النفطية سوف تتضاعف لو قمنا بعملية التكرير انفسنا . هذا عدا ما ستولده هذه العملية من فرص كثيرة للاستخدام. ان هذا التحول المهم مقبول تماما بل ويدعو اليه الفكر الاقتصادي الغربي منذ اقدم العصور ، حيث نادى بذلك التجاريون في العهد التجاري منذ القرن السادس عشر حيث ذكروا في هذا الخصوص :

علينا الا نصدر السلع ذات القيم الواطئة مثل المواد الاولية . بل يجب تحويل هذه المواد الى سلع ذات قيم عالية ثم نقوم بتصديرها الى الخارج . فيجب عدم تصدير الصوف مثلا ، الا بعد تحويله الى منسوجات صوفية ومن ثم تصدير هذه المنسوجات . لان ثمنها يكون مرتفعا وتجلب الى القطر ايرادا اكبر مما لو صدرت كمادة أولية (٩) .

ان تكرير البترول الخام الى مشتقاته ، وتصدير هذه المشتقات ، هو عامل مهم في زيادة ايراداتنا النفطية حتى لو بقيت الكمية المنتجة من البترول الخام كالسابق .

فاذا امكن التغلب على وسائل الدفع وتم الدفع بوسيلة ذات قيمة ثابتة ، واذا امكن زيادة الاسعار للبرميل الواحد من البترول بالنسبة نفسها التي زادت فيها اسعار السلع المصنعة ، فان ذلك سوف يؤدي الى المحافظة على القوة الشرائية لايراداتنا دون زيادة او نقصان . اما اذا قمنا بتكرير النفط الخام الى مشتقاته وصدرنا هذه المشتقات ، فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة ايراداتنا المالية من كل كمية من النفط الخام المنتج . آخذين بنظر الاعتبار ايضا تصحيح الايرادات من عامل وسيلة الدفع وعامل التضخم للسلع المصنعة .

ان تكرير النفط في الاقطار المنتجة له يتفق مع النظام العالمي الجديد الذي يدعو الى اعادة توزيع العمل بين الاقطار الصناعية والاقطار النامية ، او نقل الصناعات من الاقطار الصناعية الى الاقطار النامية . وليس افضل من نقل عملية تكرير النفط من هذه الاقطار التي تقوم بتكريره الان الى الاقطار المنتجة له . ان جزءا من تكرير البترول تقوم به الاقطار المنتجة له الان ومنذ زمن طويل لتغطية استهلاكها المحلي . اذن فهذه الصناعة معروفة في هذه الاقطار وكل ما يلزم هو توسيعها بحيث يمكنها ان تسد الطلب المحلي بالاضافة الى الطلب الخارجي فتزداد حينئذ ايراداتنا ومستوى الاستخدام . كما وستكون هذه الصناعة نواة لصناعات اخرى . ان تكرير البترول سيكون البداية لاعادة توزيع العمل بين الامم . كما ان الاقطار النامية سوف تتخلص من سمة التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة ،وستتم لهذه الاقطار السيطرة التامة على مواردها الاقتصادية وخصوصا على هذا المورد المهم ، من بداية انتاجه ، والى تكريره لمشتقاته ، والى تسويقه ، وحتى تصنيعه الى مواد بتروكيماوية.

اما المرحلة الثانية من تصنيع البترول الخام فانها تتجاوز تكريره الى مشتقاته ، وذلك بالعمل على انتاج المواد البتروكيماوية منه . وهذا يتطلب البحث عن بدائل للنفط كطاقة تحل محله اما كليا أو جزئيا ، مع العلم ان النفط في الوقت الحاضر يكون اكثر من ٦٥٪ من الطاقة المستغلة في العالم . فهل هناك بدائل لهذه الطاقة ؟. ومتى يتمكن الانسان من ايجاد هذه البدائل ؟. ان البحوث التي اجريت حتى الان في هذا المجال تبشر بخير ، ونأمل ان نرى آثارها قريبا ، فيقل الاعتماد على النفط كمادة وقود اساسية ، ويستغل حينئذ في انتاج المواد البتروكيماوية . فعندما يشيع استخدام هذه البدائل ويستغل النفط الخام في الصناعات البتروكيماوية وغيرها فان البرميل الواحد من النفط الخام يمكن ان يدر حسب الاحصائيات المتوفرة الان حوالي ٨٠ دولارا او ما يعادل ٧ أمثال سعر البرميل من النفط الخام في الوقت الحاضر ، مع العلم ان تكاليف الانتاج هي قليلة لا تزيد عن بضعة دولارا حسب ما تؤكده

الاحصائيات المتوفرة لدينا .

ان اكبر ايراد يمكن ان نحصل عليه من برميل واحد من البترول اذن ، هو ليس بتصديره كنفط خام وبسعره الحاضر وهو ٥ر١١ دولارا تقريبا ، ولا بتكريره الى مشتقاته حيث يمكن الحصول منه على حوالي ٢٣ دولارا ، بل بتصنيعه الى مواد بتروكيماوية حيث يمكن ان يدر البرميل الواحد ما يقرب من ٨٠ دولارا . وهذا هو احسن استعمال يمكن ان يستخدم به البترول الخام . وبما ان الايراد للبرميل الواحد من النفط عندما يوضع في احسن استعمالاته هو ٨٠ دولارا ــ لذا فان ما يبينه التحليل الاقتصادي ، ان سعر البرميل يجب ان يساوي ٨٠ دولارا في وقتنا هذا . وهذا هو افضل السبل المعروفة اقتصاديا لتقييم البرميل الواحد من البترول . وعليه فان الاساليب الاخرى التي تحتسب بواسطتها اسعار البترول لا يمكن ان تعتبر اساليب صحيحة ، ولا يمكن ان تكون مستقرة في المدى البعيد . ذلك ان البرميل من النفط الخام يمكن ان يولد قيمة تساوي ٨٠ دولارا ، ولكن سعره في الاسواق العالمية لا يزيد عن ٥ر١١ دولارا . وهذا الحال اشبه ما يكون بوضع عامل ما يمكن ان يحصل على اجور مقدارها ٨٠ دولارا في الاسبوع مثلا ، ولكننا لا ندفع له اكثر من ٥ر١١ دولارا . ان وضعا كهذا لا يمكن ان يكون مستقرا، كما انه ليس مقبولا اقتصاديا . ان في هذا تضحية كبيرة من قبل الاقطار المنتجة للبترول لخدمة الاقطار الصناعية بصورة خاصة . كما ان في ذلك تبديدا واهدارا لهذا المورد الاقتصادي المهم وجناية على الاجيال القادمة بلا شك .

ولهذا ، اصبح من الضروري الاقتصاد في استهلاك البترول بالمستويات التي تستهلك به الان . كما انه من الضروري والاهمية بمكان ايجاد بدائل جديدة للطاقة يمكن استخدامها والحد من استهلاك البترول كمصدر للطاقة او مادة للاحتراق . فقد اصبح الان الاهتمام ليس بالسيطرة على اسعار البترول وايجاد افضل الاسعار له فحسب ، بل اصبح من الضروري ايضا الاهتمام بمستويات انتاجه وتصنيعه ، وايجاد بدائل له من الطاقة والوقود .

٤ ــ الاهتمام بالزراعة :

والعامل الاخر الذي لا بد من الاشارة اليه والذي يمكن أن يزيد من الايرادات ويمكن هذه الاقطار من الانفاق على مشاريع التنمية هو انهاء ومعالجة ازمة الغذاء واعطاء الزراعة اهمية اكبر بحيث يمكن سد الطلب المتزايد على المواد الغذائية .

ان هذا العامل يتطلب تنمية وتطوير الزراعة التي يمكن تحسينها في كثير

من الاقطار العربية النفطية وغيرها مثل العراق وسوريا والسودان . . الخ . فكما ان هذا العامل هو وليد التنمية، الا انه يؤدي الى زيادة الايرادات بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة . الامر الذي يمكن ان يدفع بالتنمية من جديد الى الامام . وازمة الغذاء مستحكمة تماما منذ سنوات عديدة في اقطار العالم والاقطار العربية بصورة خاصة . فالطلب على المواد الغذائية في تزايد مستمر بسبب زيادة السكان من جهة ، وبسبب تحسن مستويات المعيشة من جهة اخرى . اما الانتاج فانه يتزايد بنسب اقل من تزايد السكان والطلب .

فالاقطار العربية النفطية منها وغير النفطية تواجه الان مشكلة الغذاء ، بالرغم من توفر الاراضي الزراعية الكافية لانتاج المحاصيل الزراعية القادرة على تلبية الطلب المتزايد . واذا تزايد الانتاج ، فحينئذ يمكن تصدير بعض هذه الحاصلات الى الاقطار الاخرى التي هي نفسها تعاني من ازمة او نقص في غذائها بالنسبة للطلب الواقع عليه . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ، ان الاقطار المصدرة للنفط والاقطار النامية الاخرى تستورد في كل سنة كميات كبيرة من المواد الغذائية وتنفق على هذه الاستيرادات مبالغ طائلة تقدر بملايين الدنانير ، في الوقت الذي توجد فيها اراض زراعية واسعة يمكن زراعتها لانتاج هذه الحاصلات . فاذا بذلنا جهدا اكبر في استصلاح الاراضي الزراعية في اقطارنا ، فيمكن حينئذ ان نحصل على حاجتنا من المواد الغذائية ، كما يمكن تصدير بعض هذه الحاصلات الى اقطار اخرى هي في حاجة الى هذه المواد الغذائية . وعندئذ يمكننا الحفاظ على الموارد المالية التي كنا ندفعها عن استيراداتنا لهذه الحاصلات . وقد يمكن في الوقت نفسه ان نحصل على ايرادات مالية جديدة . فاذا تم ذلك فسيكون بالامكان توجيه هذه الموارد المالية الى متطلبات التنمية وبرامجها .

ان ازمة الغذاء في الاقطار العربية والاقطار النامية بصورة عامة ، ستتفاقم في المستقبل ان لم تتخذ الاجراءات اللازمة الكافية لمعالجتها والتغلب عليها . فاذا استمرت الزيادة السنوية للسكان بنسبتها الحالية البالغة ٣٪ ، فان حجم السكان سوف يتضاعف في الاقطار العربية في نهاية هذا القرن حيث سيبلغ عدد السكان انذاك (٣٠٠) مليون نسمة حوالي العام (٢٠٠٠ م) . والمواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان هذه الاقطار هي الاخرى ينبغي مضاعفتها ، مفترضين ان الطلب على هذه المواد سيبقى على النسبة ذاتها لكل فرد ، ان لم يزد عن ذلك . وكذلك فان استيراداتنا لهذه المواد الغذائية سوف تتزايد ، وسينفق الكثير من الايرادات النفطية وغيرها على هذه الاستيرادات ، كما انه من المتوقع ان تتزايد اسعار هذه المواد نظرا لزيادة الطلب عليها ولكون ازمة الغذاء ازمة دولية . كما انه من المتوقع ايضا ان

تستخدم حاجاتنا لهذه المواد كسلاح للضغط السياسي . لذلك فانه من الضروري ان نعمل في الحال وبدون كلل لمعالجة هذه الازمة بصورة أكثر جدية وذلك نظرا لاهميتها الكبرى ، وليكن عملنا هذا منحصرا في حالتين رئيسين هما : (١) — العمل على تقليل نسبة الزيا دةفي السكان و (٢) — زيادة انتاجية الاراضي الزراعية المستثمرة في الوقت الحاضر وزيادة رقعتها ما أمكن بعد ذلك . فاذا ما تم التغلب على هذه الازمة فان الموارد المالية التي كانت توجه سابقا الى استيرادات المواد الغذائية سوف توجه فيما بعد الى اغراض التنمية ، كما أن هذه الاقطار سوف تحقق أمنها الغذائي واستقلالها الاقتصادي في هذا الحال الحيوي .

الحواشي

١ — انظر L. G. Reynolds, **Economics** : pp. 778-790, 3rd Edition, Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, U.S.A. 1969.

٢ — قلت اهمية الجنيه الاسترليني في السنين القليلة الماضية كوسيلة للتسوية أو الدفع عن النفط بصورة خاصة . واستمرار الدولار لوحده هو المعول عليه في هذا الخصوص .

٣ — لم يبت حتى الان في استخدام حقوق السحب الخاصة أو اي وحدات اخرى ذات قيم مستقرة كوحدات حسابية لهذا الغرض .

٤ — انظر J. L. Hansen, **A Textbook of Economics**, 5th Ed., 1970, Macdonald & Evans Ltd., 8 John St. London, W.C. I, p. 486

٥ — انظر مثلا ، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** (السنة الاولى ، العدد الثاني ، تشرين اول — أكتوبر ١٩٧٥) ، ص ٣١ .

٦ — انظر مثلا كتاب :

G. L. Bach, **The New Inflation** (Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, 1973), pp. 3-8.

٧ — **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، السنة الاولى ، العدد الثاني ، تشرين أول (أكتوبر) — ١٩٧٥ ، ص ٤ — حيث قدر انخفاض أسعار المواد الاولية في الفترة من نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، الى أيار (مايو) ١٩٧٥ ، بمقدار ٢٧٪ .

٨ — انظر : **مجلة نفط العرب** ، العدد التاسع ، السنة العاشرة ، يونيو ١٩٧٥ ، ص (٦) .

٩ — انظر :

Alexander Gray, **The Development of Economic Doctrine**, (New York : John Wiley and Sons Inc., 1965), p. 81.

PROBLEMS IN FINANCING ECONOMIC GROWTH

A. R. Salman

The paper deals with, and brings out, to critical discussion some of the measures which are suggested to safeguard and ensure the purchasing power of the (already received) oil revenue.

Two main measures are discussed under this leading :

1 - That which is affected from the employment of some key currencies, such as the dollar, as the unit of account, for calculating the revenue, and for the payment of oil. It is suggested that because of the fregrent charge in rate of exchange of these currencies during the last decade or so; another unit of account, with a more or less, fixed rate of exchange, should be employed for this purpose, suc has the SDR, or similar unit.

2 - The other measure which is suggested is that which safeguard against the rise in the prices of the imported manufactured goods. An indexation or a link between the rise of these prices and the price of oil should be maintained.

The paper also deals with the necessity of manufacturing the Crude Oil by the (OPEC) instead of exporting it as such. This measure ought to increase the income received for each quantity of oil.

It is also, suggested that the Arab countries should provide and be self-sufficient in agricultural products needed for their consumption.

By so doing, they can divert the financial resources which previously were spent or imported food, to economic development and growth.